

### قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٢

بنتظيم اختصاص المحاكم الأهلية بالحكم في الدعاوى المرفوعة على الحكومة

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُلغى الأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ وكل نص يتعارض مع هذا القانون .

مادة ٢ - تكون جميع المحاكم الابتدائية الوطنية مختصة بالحكم في الدعاوى التي ترفع على الحكومة وفقاً لقواعد الاختصاص العامة .

مادة ٣ - لا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمر الجزئية إلا أمام محكمة المواد الجزئية الكائنة في مقر المحكمة الابتدائية .

مادة ٤ - يُتعمل الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم الابتدائية والجزئية ولم يقفل فيها باب المرافعة ولو صدرت فيها أحكام تحضيرية أو تمهيدية إلى المحاكم المختصة بالحكم فيها وفقاً لتلك القواعد وبالحالة التي هي عليها .

مادة ٥ - هلى وزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر مادين في ٢٥ شعبان سنة ١٣٦١ (٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢)

فاروق

نأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد هجرى أبو علم

### قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٢

بتعديل المادة ٢٧ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل محاكم الجنائيات

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تُضاف إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل محاكم الجنائيات فقرة ثانية نصها كما يأتي :

مادة ٢٧ (فقرة ثانية) :

لوفى جميع الأحوال تقدر المحكمة للعاى في الحكم أو بأمر مستقل مبلغاً لا يقل عن جنيتين ولا يزيد على خمسة جنيتات نظير المصاريف ويؤخذ هذا المبلغ من الخزنة العامة على أن ترجع به على المتهم إذا زالت حالة إعساره .

مادة ٢ - هلى وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر مادين في ٢٥ شعبان سنة ١٣٦١ (٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢)

فاروق

نأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد هجرى أبو علم

### قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٢

بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢ - ١٩٤٣

نحن فاروق الأول ملك مصر

أقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٢ - ١٩٤٣ النسم ٤ "مجلس الوزراء" الباب الأول "ماهيات وأجرومترتبات" اعتماد إضافى قدره ٢٠٠٠ ج.م ( ألفا جنيه ) لإنشاء وتعديل بعض الوظائف .

لويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من زيادة الإيرادات المترتبة على رفع فئات بعض الرسوم الحالية .

مادة ٢ - هلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر مادين في ٢٥ شعبان سنة ١٣٦١ (٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢)

فاروق

نأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

هامل هدى